الفيدرالية تطبيق لحق تقرير المصير

المحامي / حميد طارش الساعدي

يمكن تعريف الفيدرالية بانها الاتحاد الاختياري في اطار دولة واحدة، وغالباً ما يتم بين مكونات يتميز بعضها عن الآخر بصفات قومية او دينية او اثنية او طائفية او ثقافية، وجاءت الفيدرالية كحل توافقي مطلوب بين المكونات المختلفة في دولة واحدة تنعم بالاستقرار والآخاء والمساواة وكتطبيق قانوني لميثاق الامم المتحدة الذي نص على حق الشعوب في تقرير مصيرها وبالتالي فان الشعوب التي تختار الاتحاد الطوعي الفيدرالي فانها تختار الاتحاد كنوع من انواع تقرير المصير الذي اشار اليه الميثاق المذكور اعلاه، وعلى خلاف الانفصال وانشاء دولة مستقلة الذي يمثل النوع الآخر من تقرير المصير وفي هذا دلالة واضحة على ان الاتحاد الفيدرالي على العكس تماماً من مفهوم الانفصال الذي بدأ يثير المخاوف او الحساسية على اقل تقدير في موضوع الفيدرالية لاقليم كردستان في العراق، خاصة ان الفيدرالية للكرد جاءت كخيار قومي عندما قرر المجلس الوطني الكردستاني في ٤ / ١٠ / ١٩٩٢ اختيار الفيدرالية كأساس للعلاقة مع العرب والمكونات الاخرى في اطار الدولة العراقية الواحدة، وتبدو اسس ومصادر المخاوف من الفيدرالية، واحدة، فالمخاوف من التعددية والديمقراطية تصدر عن نفس القوى التي لا تؤمن بالرأي الآخر ومبدأ الحوار ومبدأ التعايش السلمي ونبذ جميع اشكال التمييز، وهذه القوى، هي نتاج اربعة عقود من الدكتاتورية والاستبداد ومصادرة الرأي الآخر، وفي نفس الوقت، نتاج تأثير وتدخل قوى اقليمية قائمة على الاضطهاد القومي والسياسي ولا ترغب في ظهور اية حالة من التوازن السليم بين مكونات الدولة الواحدة.

ضمانات الدستور للفيدرالية

هناك ضمانات دستورية مهمة تكفل الوحدة الوطنية في اطار الدولة الفيدرالية فالنص الدستوري على أن العراق دولة فيدرالية يكون ملزماً لجميع الاقاليم الفيدرالية بان تتحد في دولة فيدرالية واحدة لتحقيق ولتطبيق النص الدستوري، والنص الدستوري على ان العراق يتكون من القوميات العربية والكردية والتركمانية والكلدو آشورية يعني التزام هذه القوميات بعراقيتها، وبحكم الدستور، وهذا ما يعزز الوحدة الوطنية.

وعادة ما تنص الدساتير الفيدرالية على اعتبار الدولة الفيدرالية واحدة في علاقاتها الخارجية مع الدول المختلفة وواحدة في بناء الجيش والقوات المسلحة وواحدة في تملكها للثروات العامة وتوزيها وواحدة في ماليتها وموازنتها المالية وواحدة في نوع العملة وواحدة في تنقل اوسكن مواطنيها داخل الاقاليم، وهذه الضمانات الدستورية الملزمة التي تأتي عادة في اعقاب توافق قانوني وسياسي عند كتابة الدستور ستكون كفيلة بحماية الوحدة الوطنية بشكل ملزم وبحسب ارادة الجميع عند كتابة الدستور.

المشاركة تعزز الوحدة

يضمن الدستور ايضاً، حق المشاركة للأقاليم في الحكومات المحلية والمركزية وسيعزز شعورهم باهمية الاتحاد واهمية مكانتهم فيه وعلى خلاف سياسة التهميش والاقصاء القومي والطائفي التي ستنمي الشعور بضرورة الانفصال والخلاص من السيطرة والاستبداد التي ينجم عنها عادة العمل المسلح الذي يعصف بالمجتمع في هاوية الاقتتال والتدمير وانعدام الامن والاستقرار ومزيد من التخلف والانحطاط وهدر كبير بالارواح البشرية والاموال، وهذه هي طبيعة الالحاق القسري القائم على الالغاء القومي او الطائفي، ولذلك جاء مفهوم الفيدرالية كنتاج عقلي ومنطقي لوضع حد للمآسي التي ترتبت على ذلك، وتمثل المفهوم بصيغة ملزمة للدول عبر نصوص ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والصكوك الدولية للحقوق المدنية والسياسي والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولمنع حدوث أي نزاع محتمل بين حكومات الاقاليم والحكومة المركزية في الدولة الاتحادية ينظم الدستور بدقة صلاحيات المركز والاقليم.

وقد يثور تساؤل مهم هنا مفاده، هل يكفي هذا الاجراء الدستوري لمنع حدوث أي اختلاف او نزاع بشأن الصلاحيات المناطة بكل حكومة؟ والجواب، وبكل تأكيد، نعم يحدث خلاف، وقد عالجته الدساتير بالنص على خضوع الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية للمحكمة الدستورية العليا في حسم أي خلاف يحدث بينهما.

عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي

الدستور هو الاستحقاق الذي انتظره الشعب طويلاً

البصرة / عبد الحسين الغراوي

تواصل (المدى) جهودها لاطلاع الرأي العام العراقي على مواقف وآراء الاحزاب السياسية المختلفة الاتجاهات السياسية والفكرية.. حول الدستور، وفي هذا الاطار التقت (المدى) المحامي طارق الابريسم، عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني الديمقراطي في البصرة. الذي اوضح موقف حزبه من المنافسات الجارية حالياً حول صياغة مسودة الدستور...

بعد ان تم انجاز القسم الاكبر من صياغة الوثيقة (الدستور) تم ترحيل الامور الخلافية إلى اجتماع الكتل السياسية الذي عقد في ٧ / ٨ / ٢٠٠٥ حيث يكتسب هذا الاجتماع اهمية قصوى، لانه يمثل فرصة العبور من العقبات والقضايا الخلافية.. يقول المحامي الابريسم - المطلوب الآن ان تتمتع القوى السياسية بمرونة عالية لكي يمكن اجتياز هذا المفصل المهم، من اجل ان ينجز الدستور ووضع العراق في مسار التطور الديمقراطي.

واكد - ان انجاز الدستور هو استحقاق تأريخي سوف يؤشر نضج القوى السياسية ويعبر عن الموقف المسؤول تجاه الشعب الذي أثخنت جراحه. ان شعبنا يحمل القوى السياسية مسؤولية الارتفاع بالهم الحزبي إلى مستوى الهم الوطني لكي ينجز هذا الاستحقاق الذي انتظره الشعب طويلاً. ويشير المحامي طارق الابريسم - إلى ان مسألة هوية العراق والثروات العامة والفدرالية وغيرها من الامور الخلافية لا يمكن ان تكون عقبة تؤدي إلى ضياع كل هذه الجهود والتضحيات التي بذلها الشعب عند انتخابه الجمعية الوطنية.

انها تؤمن بان القوى والاحزاب السياسية في العراق تمتلك من الخبرة والحكمة ما يمكنها من التغلب على هذه العقبات وتغليب النظرة الموضوعية لمستقبل العراق، وان الدستور يمكن ادخال تعديلات عليه في المستقبل بحيث يستوعب التحولات المستقبلية.

مضيفاً ان القوى السياسية مدعوة إلى موقف مسؤول تجاه ما يتطلع اليه عراقنا الجريح من اجل ان نختزل الوقت والجهد في عملية البناء والتحول الديمقراطي..

المؤتمر العلمي الأول لتجمع عراق المستقبل حول الدستور في بابل

بابل / مكتب المدى - علاء غزالة

أقام تجمع عراق المستقبل مؤتمره العلمي الأول على قاعة نقابة الفنانين في الحلة صباح السبت الماضي. وانعقد المؤتمر، تحت شعار "الدستور الضمانة الأكيدة لدولة المؤسسات"، واستهل بتلاوة آي من الذكر الحكيم ثم قراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء العراق الذين سقطوا. والبلد يسير في طريقه نحو الحرية والديمقراطية. ثم ألقى السيد محمد بحر العلوم كلمته التي أشاد فيها بالجهود المبذولة داخل الجمعية الوطنية واللجنة الدستورية من اجل إنجاز هذه الوثيقة التاريخية خلال السقف الزمني المحدد.

وعدد أربعاً من أهم القضايا الخلافية التي تواجه اللجنة الدستورية وهي: التهديد المستمر بالانسحاب من قبل هذا الطرف أو ذاك مما يؤثر في عملية كتابة الدستور، وموضوع الفدرالية، ومطالبة المرأة بتمثيلها في البرلمان بنسبة ٥٠٪، والاختلاف على كون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد أو احد مصادر التشريع.

وذكر السيد بحر العلوم أن حل هذه المشاكل يكون بان تتنازل كل من الشرائح المختلفة عن بعض مطالبها لتقريب وجهات النظر والوصول إلى الحلول الوسط التي ترضي جميع الأطراف. وأضاف يمكن عمل ملاحق للدستور في وقت لاحق حول بعض القضايا الخلافية "كما هو الحال في بلدان أخرى" على حد تعبيره.

ثم ألقى الباحث الدكتور عبد الأمير كاظم زاهد، أستاذ الدراسات الإسلامية في كلية الآداب بجامعة الكوفة، بحثه عن العلاقة الجدلية بين الرؤية الإسلامية والبناء الدستوري. وقد قسم بحثه إلى قسمين: نظري وعملي. وأوضح في القسم النظري ضرورة وعي الدين في بلدان الشرق الأوسط وعدم انفصاله عن المجتمع كما حدث في المجتمعات الغربية. كما أشار الباحث إلى ضرورة تفكيك التلازم التاريخي لاستبداد السلطة الدينية عن الرؤية الحضارية المعاصرة التي تعتنق، إلى جانب الإسلام، الديمقراطية والتعددية. واشار الدكتور زاهد إلى التفريق بين القراءة التقليدية التاريخية للإسلام، على اعتبار ان الدولة الإسلامية منذ بداية الخلافة الأموية قد لبست لبوس الدين، وأكد على القراءة التنويرية المعاصرة للإسلام بوصفه مشروعا حضاريا للإنسانية كافة.

وفي المقابل فان الدولة العلمانية في العالم الإسلامي لم تكن نموذجا يقتدى به منذ ان ظهرت قبل قرن من الزمان، بما اظهرت من ممارسات القمع والاضطهاد ومصادرة الحقوق والحريات. وعقد الباحث مقارنة بين التجربتين الدينيتين لجوار العراق في إيران والسعودية، والتجربتين العلمانيتين في الأردن وسوريا، وخلص إلى ان العراق حالة وسط. غير ان الباحث لم يأت على ذكر التجربة التركية، وهي من دول الجوار وتدين بالإسلام كذلك. ومع ذلك فقد اقر الدكتور زاهد بضرورة إدراك المبررات (الليبرالية) للقوى السياسية العراقية (غير الإسلامية) "باختزال القسمة التقليدية للمكونات الديموغرافية للشعب العراقي"، على حد قوله. وفي القسم العملي استعرض الباحث الخيارات المطروحة أمام واضعي الدستور وهي ثلاثة: أولها اعتماد الإسلام علاقة قلبية بين الفرد والله تعالى، على ان تكفل الدولة لجميع العراقيين حرية ممارسة الطقوس والتقاليد، وبيّن الباحث ان خيار الدولة الدينية قد يؤدي إلى اصطدام الاستراتيجيات الدولية (صراع حضارات) في منطقة الشرق الأوسط يكون فيه العراق "ساحة احتراق غير متكافئ"، دون ان يوضح طبيعة هذه الاستراتيجيات أو حجم التأثير الذي تمتلكه في المنطقة. لكن الباحث أشار إلى ان الدولة الدينية في العراق ستصطدم بإحدى التجربتين المجاورتين، كما انها تؤدي إلى غلق الاجتهاد واستمرارية الرؤية التقليدية، وتصطدم مع تطلعات المرأة بما في ذلك من تداعيات. أما الخيار الثالث فيقوم على اعتماد التركيز على الهوية الحضارية للأمة متمثلة بالإسلام، وان ثوابته منطلق لا تتعارض مع التشريعات. ويتبنى هذا الخيار مبدأ سيادة القانون ومنح الحاكمية للأمة كما تقررها الأغلبية، ونبذ مقولة (الحاكمية لله) على اعتبارها مقولة الخوارج، وهي مبدأ التطرف والانغلاق. وأخيرا دعا الباحث إلى "نزع الشرعية عن نزاعات التطرف"، وان يثبت الإسلام ديناً للدولة وهو المصدر الأول أو المعياري للتشريع، على ان تترك الخيارات الاستراتيجية للمعتقدات إلى ما بعد مرحلة الاستقرار.

ثم ألقى الدكتور هادي حسين الكعبي معاون عميد كلية القانون في جامعة بابل بحثه حول التأسيس الدستوري لدولة المؤسسات. وبين حدود وشكل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وآليات الفصل بينها وضرورة إدراج ذلك ضمن نصوص الدستور كونه مبدأ شديد الرسوخ ولا يترك للقانون الأدنى مرتبة. وأشار الدكتور الكعبي إلى ان شكل الحكومة وان كان يدل على موقع السلطة فهو يدل أيضا على كيفية توزيع الوظائف بين السلطات السياسية وهو ما يعرف بمبدأ الفصل بين السلطات.

بعد ذلك تحدثت الباحثة بتول فاروق محمد علي عضو مجلس محافظة النجف ومديرة مركز تنمية المرأة في النجف عن حقوق المرأة في الدستور العراقي. وبيّنت ان هناك جنسين للبشر لا يمكن اختزال احدهما بالأخر. وان المرأة أصابها الكثير من الحيف والإجحاف في تاريخها، وألقت باللائمة في ذلك على الرجل، بدليل أنها انطلقت لتلتحق بركب المبدعين عندما اتيحت لها الفرصة. ودعت السيدة بتول إلى اعتماد الشريعة الإسلامية في قانون الأحوال الشخصية وحسب المذاهب وأحكامها الخاصة، وفي هذا الصدد شددت السيدة بتول على ضرورة خوض المرأة في "ساحة الاجتهاد الفقهي لإيصال رسالة النساء ومعاناتهن التي قد لا يلتفت إليها الرجال".

وأكدت السيدة بتول فاروق ان غالبية النساء العراقيات يطالبن بضمان الحقوق الأساسية للمرأة كمواطنة وأم وعاملة ومنع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، و تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ في كل مواقع صنع القرار في أجهزة الدولة، وبدون تحديد سقف زمني. كما إنهن يتحفظن على قانون العشائر الذي قد يبيح إجبارهن على الزواج من الأقارب، أو تقديمهن كهدايا بين العشائر. كما تطالب النساء بإلزامية التعليم حتى نهاية المرحلة المتوسطة في الأقل. على ان الباحثة أقرت بوجود مخاوف من عدم سن قانون موحد للأحوال الشخصية قد يؤدي إلى تحول أتباع المذاهب المختلفة إلى المذهب الجعفري كونه "ينصف المرأة أكثر من باقي المذاهب"، على حد تعبيرها. كما ان نسبة التمثيل ٤٠٪ قد تؤدي إلى وصول نساء غير مؤهلات إلى المواقع القيادية مما ينعكس سلبا على عملية صنع القرار. ودعت في نهاية حديثها إلى سن دستور "يعترف بمظلومية المرأة وكفاحها وصبرها وهو ما قد لا يتم إلا من خلال الاعتراف بها قانونا لتكون لها حصة ثابتة غير مؤطرة بزمن معين في صنع القرار".

هذا وكان من المفترض ان يقوم الحاضرون بمناقشة الباحثين حول القضايا التي تم طرحها في المؤتمر، إلا ان انقطاع التيار الكهربائي حال دون ذلك. وحضر المؤتمر السيد سالم المسلماوي محافظ بابل، ود. نبيل هاشم كاغد رئيس جامعة بابل، ومعاونه د. جواد الجنابي، ود. حمادي العوادي مدير التربية، وبعض من المسؤولين الحكوميين الآخرين، وثلة من رجال الدين الأفاضل، وشيوخ العشائر، وأساتذة الجامعات، وممثلي منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، إضافة إلى حضور لافت من وسائل الإعلام والصحفيين في المحافظة، وعدد غفير من المواطنين الذين ابدوا اهتماما بعملية كتابة الدستور، وصبروا على مقاعد ضيقة مدة تقارب أربع ساعات، فترة انعقاد هذا المؤتمر.

فرق عمل جوالة في مناطق البصرة النائية لنشر ثقافة الدستور

المدى / البصرة

اقامت جمعية الامل العراقية ورشة عمل في مدينة البصرة لتدريب فرق عمل جوالة بهدف نشر ثقافة دستورية وزيادة الوعي وتعميقه في مناطق الارياف.

وقال مسؤول في الجمعية ان اربع فرق تتهيأ للقيام بهذه المهمة الوطنية ستنشط خلال المدة التي تسبق طرح مسودة الدستور في ارياف محافظة البصرة. وهناك فرقة في ناحية الهوير والقرى المحيطة بها. وفرقة اخرى شمال البصرة في قضاء شط العرب وكرمة علي. وثالثة في خور الزبير وام قصر والرابعة في قضاء الفاو. مؤكداً - ان الفرقة الجوالة ستكشف عن نشاطها في مجال التوعية ونشر الثقافة الدستورية بهدف انجاح هذا المشروع الوطني الذي يشكل خطوة تاريخية في مستقبل العراق والعراقيين في ظل التجربة الوطنية والديمقراطية الحالية.

من اجل ثقافة انتخابية ناجحة

الناخب العراقي ما له من حقوق.. وما عليه من واجبات

بغداد / جلال حسن

في مبادرة تتزامن مع الأحداث المقبلة في العملية الانتخابية والاستفتاء وكتابة الدستور أصدر المحامي وليد كاصد الزيدي (بكالوريوس قانون) كتابه الجديد الذي يحمل عنوان (المرشد الى المصطلحات والعبارات الانتخابية الحديثة) باجزائه الأربعة ، ويتضمن الجزء الأول تعريفات ببعض المصطلحات الانتخابية باللغة العربية ، الهدف منها توضيح المقصود بالمصطلحات والمفاهيم المتعلقة بالانتخابات وفهم مضامينها ، للحيلولة دون الوقوع في شرك اضطراب استعمالها ، حيث تتداخل وتتشابه العديد من المسميات في هذا المجال ، وفي حين ان الجزء الثاني منه عبارة عن معجم صغير يتضمن أهم وأبرز الكلمات والمصطلحات المتداولة بالعربية ومقابلها باللغة الإنكليزية والفرنسية . أما الجزء الثالث فقد تناول معاني جمل وعبارات باللغات الثلاث (العربية والإنكليزية والفرنسية) وخصص الجزء الرابع منه لعرض مقتطفات من حوادث صحفية وتقارير حول الانتخابات العراقية والاستفتاء .وصياغة الدستور وقد اقتصر المعجم على المصطلحات الأكثر شيوعاً والتي من الممكن إن تدل على مفاهيم واحدة في البلاد العربية . وفي حين أضيف اليها عدد من المصطلحات والمفاهيم التي جرى تداولها في العراق بعد تأسيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات . وقد برزت فكرة إعداد الكتاب نتيجة للحاجة الملحة لوجود معجم صغير يلاحق ما طرأ من تطورات سريعة ومتلاحقة على المصطلحات والمفاهيم المتداولة في مجال الانتخابات والاستفتاءات ولغرض معرفة الأسباب التي دعته لاصدار هذا المرشد اجاب المحامي وليد كاصد الزيدي قائلاً :

- من أهم الاسباب التي دعتني هو حاجة المكتبة العراقية الماسة لكتاب يعنى بشرح وتعريف لأهم المصطلحات الانتخابية المتداولة ، لا سيما ان العراق قد مارس العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي وشفاف في الثلاثين من كانون الثاني ٢٠٠٥ ، وهو مقبل في المستقبل القريب على عمليتين مقبلتين هما الاستفتاء على الدستور والانتخابات لاختيار حكومة دائمة في الاشهر المقبلة فمن الضروري ان يتسلح الناخب العراقي بثقافة وطنية انتخابية قبل ان يتوجه الى صناديق الاقتراع لكي يعرف ماله من حقوق وما عليه من واجبات.

- لماذا التأكيد على أكثر من لغة في تعريف المصطلح ؟

- جرى التأكيد على ذلك كون العاملين في مجال الانتخابات والمراقبين ضمن مسؤوليات المجتمع المدني قد يحتكون بتعاملهم مع شخصيات وزائرين اجانب ،ولعل في مقدمتهم المراقبين الدوليين على الانتخابات ، الامر الذي يتطلب من الجميع ان يكون لديهم المام ولو بشكل مقبول بمعرفة المصطلحات والتعابير الانتخابية باللغة الانكليزية اولاً وبالفرنسية ثانياً .

- ما هي المصادر التي اعتمدتها في كتابك ؟

- اعتمدت على مصادر كثيرة خصوصاً التي تعنى بالقانون الدستوري وقواميس اللغتين الانكليزية والفرنسية ، لا سيما السياسية والقانونية ، كذلك مواقع الانترنت توخياً للوقوف على اخر وأحدث المصطلحات والتعابير الانتخابية المتداولة حالياً في العالم ، كذلك أنظمة وقوانين اصدرتها المفوضية العليا للانتخابات في العراق بعد وسائل الاعلام المقروءة . وقد صادفني كثير من المعوقات بشحة بعض المصادر في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها بلدنا العزيز ناهيك عن صعوبة ايجاد دار نشر داخل العراق ،لذلك طبعته على نفقتي الخاصة متحملاً جميع المصاريف

واختم الحديث بأنه في النية مستقبلاً تطوير وزيادة عدد المصطلحات في التعابير الواردة في الكتاب ، بعد الاستماع الى الآراء والأفكار من لدن الخبراء والاختصاصيين والمعنيين بالشأن الانتخابي لكي نعمل على تقويم هذا الكتاب ، وتدارك الاخطاء أو الهفوات التي تكون قد وردت فيه مع اضافة الجديد من المصطلحات بما يخدم مسيرة شعبنا نحو عملية انتخابية ناجحة تقطف ثمارها الاجيال المقبلة .